

Distr.: General
15 September 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وكذلك البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، إستونيا، إندونيسيا، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، الصين، فرنسا، فييت نام، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النيجر، الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (سورية)"، المعقودة يوم الخميس، 10 أيلول/سبتمبر 2020. كما أدلى ممثل تركيا ببيان.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر الإحاطة والبيانات المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبدو أباري
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو

أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإطلاع المجلس على تنفيذ قرار مجلس الأمن 2118 (2013)، بشأن القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. وآمل أن يتيح قالب جلسة اليوم إجراء مناقشة موضوعية بشأن هذه المسألة الأمنية الدولية البالغة الأهمية.

كما هي الممارسة المتبعة، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم خلال الشهر الماضي مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطتهم المتصلة بهذه المسألة.

وكما سبق أن أبلغت مجلس الأمن، فقد تم تأجيل جميع عمليات النشر والبعثات المقررة للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك بعثاتها إلى الجمهورية العربية السورية، حتى إشعار آخر بسبب تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومع ذلك، واصلت الأمانة الفنية تنفيذ الأنشطة المكلفة بها فيما يتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري وتعاونها مع الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد. وستواصل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية رصد الحالة عن كثب وستبقي الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على علم على النحو الواجب بأي تطورات.

ويواصل فريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة جهوده لتوضيح جميع المسائل المعلقة بشأن الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية الموجه إلى المنظمة. وقد أبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تلقت ردا من الجمهورية العربية السورية على الرسالة التي بعث بها المدير العام للمنظمة إلى نائب وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية والمؤرخة 21 نيسان/أبريل 2020. ويجري حاليا ترجمة هذا الرد الذي قدمته الجمهورية العربية السورية وسيقوم خبراء الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية باستعراضه وتحليله. وستبلغ الأمانة الفنية المجلس التنفيذي بأي تطورات في حينه. وعلى المستوى التقني، استمر التعاون بين أمانة المنظمة والهيئة الوطنية السورية، بما في ذلك من خلال عقد اجتماع عن طريق التداول بالفيديو في 20 تموز/يوليه 2020، تلتها مذكرة شفوية من الحكومة السورية بتاريخ 27 تموز/يوليه 2020. وأعتمد هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى على أنه إلى أن يتم إغلاق ملف هذه المسائل المعلقة، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يثق ثقة كاملة في أن برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية قد تم القضاء عليه.

وقد أبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال تخطط للقيام بجولتين من عمليات التفتيش في مرفقي برزة وجمرايا التابعين للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية في عام 2020. غير أن القيام بعمليات التفتيش هذه سيكون رهنا بتطور جائحة كوفيد-19 وأثرها على أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأفهم أن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد ما يكفي من المعلومات أو التفسيرات الفنية التي من شأنها تمكين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من طي ملف المسألة المتعلقة بالعثور على مادة كيميائية مدرجة في الجدول 2 في مرافق مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة. وستواصل الأمانة الفنية للمنظمة العمل مع السلطات السورية، وستبلغ المجلس التنفيذي للمنظمة بأي تقدم في حينه.

وتواصل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وتستمر في تعاونها مع الحكومة السورية وغيرها من الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بطائفة متنوعة من الحوادث. وكما أبلغت أعضاء المجلس سابقاً، فإن عمليات النشر الإضافية للبعثة ستخضع لتطور جائحة كوفيد-19- وأثرها على أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وبعد أن أصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية تقريره الأول في 8 نيسان/أبريل 2020، فإنه يواصل التحقيق في الحوادث التي خلص فيها الفريق إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت أو يحتمل أن تكون قد استخدمت في الجمهورية العربية السورية وسيصدر تقارير أخرى في الوقت المناسب.

وقد أبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتلق بعد رداً من الجمهورية العربية السورية على الرسالة التي وجهها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى نائب وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية في 20 تموز/يوليه 2020، والتي تبين التزامات الجمهورية العربية السورية بموجب قرار المجلس التنفيذي للمنظمة EC-94/DEC.2، المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها". (انظر A/74/959). وكما ذكر المدير العام في الرسالة المذكورة أعلاه، فإن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مستعدة لمساعدة الحكومة السورية في الوفاء بتلك الالتزامات في غضون فترة الـ 90 يوماً المطلوبة.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول. وثمة أهمية مطلقة لمطلب تحديد المسؤولين عن ذلك ومحاسبتهم. ونحن نتحمل المسؤولية عن كفالة تحقيق المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية، لا سيما إزاء ضحايا هذه الهجمات. ويحدوني أمل صادق في أن يتحد أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة. ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على استعداد لتقديم كل ما في وسعه من دعم ومساعدة.

المرفق الثاني

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها.

ترحب الصين بأن الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تواصلان الاتصالات والتعاون من خلال الرسائل والتداول بالفيديو. وقد عقد الجانبان، في إطار تعاونهما المستمر على المستوى التقني، مؤتمراً مؤمناً عن طريق التداول بالفيديو في 20 تموز/يوليه. ندعو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية إلى مواصلة هذا الانخراط وحل المسائل العالقة من خلال التعاون.

إن مسألة الأسلحة الكيميائية تثير قلقاً بالغاً لدى الجميع. وتعرض الصين على الاستنتاجات المتعجلة التي تم التوصل إليها والانتهاكات الموجهة، في غياب أدلة دامغة، بشأن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية. فالتسرع في التوصل إلى استنتاجات لن يفضي إلى إغلاق ملف الأسلحة الكيميائية السورية، بل قد يقوض الثقة المتبادلة بين الأطراف السورية، وبالتالي يضر بالعملية السياسية. وقد وجهت البعثة السورية الدائمة لدى الأمم المتحدة عدداً من الرسائل إلى رئيس المجلس، تقدم فيها معلومات وتعرب عن القلق. وندعو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي إلى إيلاء الاهتمام لتلك الرسائل والرد عليها.

وينبغي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تسعى إلى تعزيز الثقة المتبادلة بين الدول الأطراف والحفاظ على تقليد اتخاذ القرارات على أساس توافق الآراء. وينبغي تشجيع طرح الأسئلة والآراء المختلفة بدلاً من تجاهلها. وينبغي لجميع الأطراف أن تشارك في الحوار والتشاور للتوصل إلى اتفاق. إن الضغط من أجل إجراء تصويت في حين لا تزال هناك اختلافات كبيرة لا يؤدي إلا إلى المواجهة ويقوض التعاون. وذلك يضر بسلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسير عملها ومصالحها الطويلة الأجل. وللأسف، استخدمت هذه الممارسات عدة مرات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتشعر بلدان كثيرة، بما فيها الصين، بقلق بالغ.

وفيما يتعلق بقرار إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية والقرار الذي اتخذ مؤخراً في الدورة الرابعة والتسعين للمجلس التنفيذي، فإن موقف الصين ثابت وواضح. وأود أن أشدد على أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ينبغي أن تمتثل امتثالاً صارماً لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الاضطلاع بعملها بدلاً من استخدامها من قبل دول أطراف معينة كأداة جيوسياسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتكاتف للحفاظ على مهنية وموضوعية وحياد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن يرفض أي محاولات للتسييس.

والصين، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية لأي غرض من الأغراض من جانب أي بلد أو منظمة أو فرد، تحت أي ظرف من الظروف.

أخيراً، لدي سؤالان للسيدة ناكاميتسو.

أولاً، إن التقرير الأخير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يذكر بإيجاز الاجتماع التقني الذي عقد في 20 تموز/يوليه بين الأمانة الفنية والحكومة السورية. نود أن نعرف جدول أعمال ذلك الاجتماع ونتائجه.

ثانياً، ما هو الدور الذي يمكن للأمانة الفنية والمدير العام الاضطلاع به لمساعدة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على العودة إلى ممارسة صنع القرار القائمة على توافق الآراء؟

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها بعد ظهر اليوم.

أولاً، نعتبر أن تعاون سلطات الجمهورية العربية السورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمر بالغ الأهمية من أجل إحراز تقدم في هذا الشأن؛ ويشمل ذلك إيجاد حل للمسائل العالقة من أجل الوفاء بولاية الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية في سورية، وفقاً للقرار 2118 (2013).

وفي هذا السياق، نشيد بالاجتماع بين السلطات السورية وأمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن طريق التداول بالفيديو في 20 تموز/يوليه. ويحدونا الأمل في أن يؤدي هذا الانخراط إلى استئناف جولات المشاورات التقنية في إطار خطة العمل التي حددتها الأمانة.

ونتطلع أيضاً إلى استئناف البعثات إلى الجمهورية العربية السورية وعمليات النشر فيها عندما ترفع القيود المفروضة بسبب تفشي مرض فيروس كورونا. ومن الجدير بالثناء أن الأمانة، رغم تعطيل عملها نتيجة للجائحة، واصلت الوفاء بولايتها وتعاونها مع سورية.

وتشجع الجمهورية الدومينيكية الجمهورية العربية السورية، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، على التعاون بنشاط بحسن نية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية حل المسائل العالقة، ولا سيما توضيح الثغرات وأوجه عدم الاتساق في إعلانها الأولي.

وندعوها إلى الوفاء بالتزاماتها الناشئة عن قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ 9 تموز/يوليه، استناداً إلى استنتاجات التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي أكد أن عوامل كيميائية سامة قد استخدمت بالفعل كأسلحة في ثلاث مناسبات من قبل القوات الجوية العربية السورية في مدينة اللطامنة في آذار/مارس 2017.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن إضفاء الطابع العادي على استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، الذي أكدته في مناسبات عديدة بعثة تقصي الحقائق، وآلية التحقيق المشتركة، ومؤخراً فريق التحقيق وتحديد الهوية، يجب أن ينتهي، وكذلك ثقافة الإفلات من العقاب، وهي أمر غير مقبول.

وعندما نتناول مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية، فإن ذلك يتم عادة من خلال المناقشات التقنية للبروتوكولات واللوائح التي يتعين على البلدان عموماً أن تتقيد بها، ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا دائماً أننا نتحدث في الواقع عن حياة الأطفال والنساء والرجال التي تأثرت تأثراً كبيراً بتلك الأعمال الشنيعة. لقد مات آلاف الأشخاص وتضرر كثيرون آخرون بدنياً ونفسياً؛ غير أنه لم يتم حسم هذه الجرائم، وبالتالي، لم يتم الانتصار للناجين أو توفير قدر من الارتياح والسكينة لأسر الموتى. إن تحديد هوية الجناة هو الخطوة الأولى نحو المساءلة، والمسؤولية تقع على عاتقنا لكفالة سعي مسؤول لتحقيق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة المرتكبة.

وعلياً أيضاً أن نعزز جهودنا لمنع استحداث واستخدام هذه الأسلحة من جانب جهات فاعلة من غير الدول أو من الدول على حد سواء؛ وبالتالي، فإن دعم المجتمع الدولي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعاونها معها أمر أساسي في هذا المسعى. وبالإضافة إلى ذلك، نحث على الوحدة في المجلس وتعزيز الحوار بين جميع الأطراف من أجل إيجاد حل سياسي قابل للتطبيق لهذه المسألة التي طال أمدها.

ومن ناحية أخرى، تعرب الجمهورية الدومينيكية عن تأييدها الثابت وثقتها الكاملة في الأعمال المهنية والموضوعية والمحايدة التي تضطلع بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إطار مهمتها المتمثلة في جعل استخدام الأسلحة الكيميائية أمر من أمور الماضي بشكل نهائي. وبالمثل، نقدم دعماً لفريق التحقيق وتحديد الهوية في جهوده الرامية إلى تحديد هوية مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وختاماً، تكرر الجمهورية الدومينيكية إدانتها الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي كان وتحت أي ظرف من الظروف. إن استخدامها لا يمكن تبريره ويشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتهديداً للسلم والأمن الدوليين.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013).

صادف يوم 21 آب/أغسطس الماضي الذكرى السابعة للهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في ضاحية الغوطة بدمشق. ولا يزال هذا الهجوم من أبشع الفظائع واسعة النطاق التي ارتكبت خلال النزاع السوري من جانب نظام الأسد ضد شعبه. وقد وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنه خلال هجمات الغوطة، تعرض ما لا يقل عن 144 شخصاً للاختناق حتى الموت؛ وكان منهم 119 مدنياً، من بينهم 99 طفلاً و 194 امرأة.

وعلى الرغم من انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 2013، واصلت قواتها الحكومية استخدام غاز السارين وقنابل الكلور لقمع المعارضة وترويع المدنيين ومعاقبتهم على مطالباتهم بإنهاء الديكتاتورية. وقد شنّ النظام تقريباً جميع الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي وقعت في سورية وتم التحقق منها. وقد قررت آلية التحقيق المشتركة وفريق التحقيق وتحديد الهوية أن النظام السوري كان مسؤولاً في سبع حالات عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه.

وحيث أن سورية أخفقت حتى الآن في الإعلان عن جميع أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها وتدميرها، ليس لدينا ما يطمئن إلى أنه لن يجري شن هجمات جديدة مرة أخرى.

وتدين إستونيا استخدام الأسلحة الكيميائية بأشدّ العبارات. وأي استخدام لهذه الأسلحة يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. وخطورة هذه الأعمال يدعمها أيضاً تحديد مجلس الأمن، في قراره 2118 (2013)، أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

لكن للأسف، فإن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية قد ارتكبت إلى حد كبير دون عقاب حتى الآن. ولم يلتزم المجلس حتى الآن بقراراته الخاصة أو يناقش بجدية كيفية المضي قدماً في تدابير المساءلة ووضع حد لهذه الجرائم المروعة. وبدلاً من ذلك، نرى جهوداً منتظمة من جانب الاتحاد الروسي لتشويه سمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقويضها، والتشكيك في صحة تقارير هيئات التحقيق التابعة لها كلما كانت استنتاجاتها لا تتفق مع جدول الأعمال والمصالح السياسية لروسيا.

لهذه الأعمال عواقب وخيمة. إننا نسمح بتقويض المعيار المتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية. ونسمح بواقع طبيعي جديد تُستخدم فيه الأسلحة الكيميائية للقضاء على الخصوم السياسيين ومعاقبة المعارضة. وقد شهدنا بالفعل زيادة مثيرة للقلق في استخدامها على مدى السنوات الماضية.

لقد نمى إلى علمنا في الأسبوع الماضي تحديداً استخدام العامل الكيميائي المؤثر على الأعصاب من فئة نوفيتشوك لتسميم زعيم المعارضة الروسية أليكسي نافالني. وإننا ندين هذا الهجوم بشدة وندعو إلى فتح تحقيق دولي محايد يضم خبراء من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحث روسيا على التعاون وتقديم رواية عن الكيفية التي جرى بها استخدام عامل مؤثر على الأعصاب في تسميم السيد نافالني.

ومن المؤسف أن هذه ليست المرة الأولى التي يستخدم فيها نوفيتشوك، وهو عامل مؤثر على الأعصاب من الدرجة العسكرية، ضد أشخاص تعتبرهم روسيا خصوماً. ويُظهر هجوم عام 2018 ضد سيرغي ويوليا سكريبال على الأراضي البريطانية وتسميم نافالني نمطاً موحداً. وبطريقة مماثلة، استخدم

النظام الكوري الشمالي في عام 2017 عامل VX المؤثر على الأعصاب لاغتيال شقيق كيم جونج أون في مطار ماليزي.

إن إستونيا على اقتناع بأن الاستجابة الدولية القوية أمر أساسي لمحاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية، والسعي إلى تحقيق العدالة للضحايا، ومنع تكرار هذه الهجمات. وتقع على عاتق مجلس الأمن وجميع أعضائه مسؤولية حماية النظام الدولي لعدم الانتشار، الذي يشكل أساس أمننا الجماعي. إن استخدام سلاح الدمار الشامل في أي مكان ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف غير مقبول ولا يمكن أن يصبح مقبولاً.

المرفق الخامس

بيان نائبة الممثلة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

لقد انقضت سبع سنوات على الهجمات الكيميائية التي شنها النظام على الغوطة واتخاذ القرار 2118 (2013). لذلك تعرب فرنسا عن استيائها لعدم إحراز تقدم في ملف الأسلحة الكيميائية في سورية. فحتى يومنا هذا، لا تزال هناك عدة أسئلة دون إجابة فيما يتعلق بمخزونات النظام السوري. ومن الضروري أن يلقي النظام السوري الضوء بالكامل على إعلانه الأولي وأن يتعاون بنشاط مع جميع أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وإذا لم يكن لدى النظام ما يخفيه وقد أغلق ملف الأسلحة الكيميائية، كما يدعي البعض، فلماذا إذاً لا يتعاون تعاوناً كاملاً مع الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؟ إن أمن المدنيين، الذين تضرروا بالفعل من الهجمات المتكررة، معرض للخطر.

ولا شك في مسؤولية النظام السوري عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه. ولا يمكن إنكار استنتاجات آليات التحقيق الدولية. لقد أثبت التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشكل مستقل ومحيد، في أبريل/نيسان، أن وحدات القوات الجوية التابعة للنظام السوري استخدمت السارين والكلور في هجمات كيميائية في اللطامنة في مارس/آذار 2017، ما أسفر عن سقوط عشرات الضحايا. تكمل هذه النتائج ما توصلت إليه آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي أنشأها أعضاء المجلس.

وفي مواجهة هذا التحدي غير المسبوق لنظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية في أن نؤكد من جديد المبادئ الأساسية للأمن الجماعي.

ولهذا السبب رحبت فرنسا في تموز/يوليه باتخاذ المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قراراً مقترحاً بالنياحة عن 40 من مقدميه. أدان هذا القرار انتهاكات اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأوعز إلى سورية أن تمتثل لالتزاماتها وإلا فستعرض نفسها لتدابير جماعية. وسينظر المؤتمر المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، في تشرين الثاني/نوفمبر، في تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الردود التي يقدمها النظام السوري إلى الأمانة الفنية، وقد يتخذ إجراء وفقاً لذلك. إن فرنسا تثق ثقة كاملة في الكفاءة المهنية والنزاهة والحيادية المنبئة التي تتمتع بها أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأخيراً، ستواصل فرنسا دعم آليات المساءلة التي وضعناها لمكافحة الإفلات من العقاب، مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. إن مكافحة الإفلات من العقاب عنصر أساسي في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق سلام عادل ودائم في سورية وفقاً للقرار 2254 (2015).

ومن غير المقبول استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. فهو يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، كما أكد مجلس الأمن في البيان الرئاسي

S/PRST/2019/14 المعتمد في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وهذا هو موقف فرنسا الثابت ضد استخدام الأسلحة الكيميائية والمؤيد لمعاقبة مرتكبي الهجمات الكيميائية. لا يمكن أن يكون هناك استثناء في سورية أو في أي مكان آخر. وستواصل فرنسا العمل بنشاط لتحقيق ذلك بالتعاون الوثيق مع شركائها، لا سيما من خلال الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

بيان البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

يشكر وفد بلدي وكيالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها، ويحيط علماً بالتقرير الشهري الثالث والثمانين (S/2020/871، المرفق) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن أنشطة المنظمة في سبيل المضي قدماً في تنفيذ القرار 2118 (2013).

إن من الواضح أن هناك تبايناً في الآراء داخل المجلس بشأن ملف الأسلحة الكيميائية السورية. غير أن إندونيسيا تؤمن بأن لجميع أعضاء المجلس هدفاً مشتركاً - ألا وهو القضاء نهائياً على استخدام الأسلحة الكيميائية. ولذلك فإننا نؤمن أيضاً بأن مجلس الأمن يجب أن يواصل دعم الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية في معالجة المسائل المتعلقة المتبقية. وأود أن أبرز عدة نقاط في هذا السياق.

أولاً، نحن بحاجة إلى تعزيز التواصل بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية. فاستمرار الحوار بحسن نية والتعاون البناء أمران حاسمان. والتواصل الموضوعي والموجه نحو تحقيق النتائج ضروري حقاً للمضي قدماً في هذه المسألة. وأعتقد أن الجميع متفقون على أننا لا نستطيع أن نُجري عملنا كالمعتاد إذا أردنا أن ننفذ القرار 2118 (2013) تنفيذاً كاملاً.

ونرحب بالتنسيق الفني الذي تم مؤخراً، عن طريق عقد المؤتمرات بالفيديو، بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة السورية. ويسرنا أن نشير إلى أن كلا الطرفين لا يزالان قادرين على التعاون على الرغم من مختلف التدابير التي نفذت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وتقدر إندونيسيا استعداد كل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية لمواصلة المشاورات ذات الصلة.

كما يعترف وفد بلدي بموقف الجمهورية العربية السورية الذي يرحب بزيارة فريق تقييم الإعلان، بمجرد أن يسمح السفر الدولي بذلك، لعقد الدورة الثالثة والعشرين من المشاورات. ونشجع الجمهورية العربية السورية، في هذا الصدد، على تقديم المعلومات التي طلبتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في إطار عملية التحضير للجولة المقبلة من المشاورات.

ثانياً، أؤكد أهمية إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة وشفافة في جميع حوادث الأسلحة الكيميائية المزعومة. ويعتقد وفد بلدي أن هذا العنصر هو العنصر الأساسي في الحصول على أدلة قاطعة وإزالة الشكوك أو التفسيرات الخاطئة. ونؤيد عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد، ونؤكد على أن من الأهمية بمكان عدم تسييس ولاياتها التقنية.

ثالثاً، لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية وحدة المجلس في منع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وليس شكل الجلسات هو المهم في نهاية المطاف - سواء كانت سرية أو علنية، أو في الواقع الافتراضي أو بالحضور الشخصي - بل بالأحرى قدرتنا على ضمان إسهام مداولاتنا الشهرية في توضيح جميع المسائل المتعلقة بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السورية.

وينبغي أن تراعي جميع الجهود المبذولة لطي ملف مسألة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري الجوانب السياسية والإنسانية. إن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد للمضي قدماً لإنهاء الأزمة السورية والتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية.

في الختام، تدين إندونيسيا بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن جانب أي كان وتحت أي ظرف من الظروف، وتشدد على أن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول ويشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل بالإنكليزية والفرنسية]

أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. كما نشكر الأمين العام وفريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأكمله على التقرير الوارد في الوثيقة S/2020/871.

على الرغم من أن الأمم المتحدة بذلت جهوداً كبيرة منذ عام 2013 لتحديد المسؤولية عن الحالات المتعددة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، فمن المؤسف أن نلاحظ أن جميع هذه الجهود، التي أدت إلى اتخاذ المجلس للقرار 2118 (2013)، لم تمكن من تحديد المسؤولية عن الفظائع المرتكبة بطريقة مقبولة للجميع.

ولذلك، يدعو وفد بلدي الحكومة السورية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى في النزاع إلى التعاون بحسن نية مع أفرقة التحقيق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل المضي قدماً في تلك التحقيقات.

وبالإضافة إلى ذلك، وكما ذكرنا خلال الجلسات السابقة بشأن هذه المسألة، فإن أي تحقيق في هذه المسألة وتشكيل أي فريق للتحقيق في الحوادث المذكورة يجب أن يكونا شاملين للجميع وقائمين على المشاركة لضمان عدم الطعن في النتائج. والواقع أن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية التعامل مع مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية يعوق قدرتنا على محاسبة مرتكبي تلك الأعمال الحقيقية ويترك الضحايا من دون سبيل انتصاف.

وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أن التقييمات المتباينة بين أعضاء المجلس يجب أن تقسح المجال لإجراء تحليل هادئ وفني لنتائج التحقيقات التي أجريت من أجل ضمان سلامة تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وسيساعد استمرار التعاون بين الأمانة الفنية للمنظمة والحكومة السورية في حل مسألة الإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية وسينفض في نهاية المطاف بعمل فريق تقييم الإعلانات، وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية EC-M-33/DEC.1 وقرار مجلس الأمن 2118 (2013).

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي عدم إغفال الادعاءات بأن الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية لديها مواد كيميائية وربما تكون بصدد الاستعداد لشن هجوم مطلق بالأسلحة الكيميائية. ويكرر وفد بلدي ندائه إلى الأمم المتحدة والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن توليا اهتماماً لتلك الادعاءات، التي إذا ثبتت صحتها، ستكون خطيرة جداً، ليس للمنطقة وحدها، بل للعالم بأسره، لأن تلك الأسلحة يمكن نقلها إلى كيانات أخرى من غير الدول أو حتى إلى جماعات إرهابية.

في الختام، فإن النيجر، بصفته طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ما فتئت تقول إن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف أمر غير مقبول لأنه يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

أخيراً، سواء كنا نناقش مسائل إنسانية أو سياسية أو مسائل تتعلق بالأسلحة الكيميائية، فإننا نرى أن احترام سيادة سورية وسلامتها أمر أساسي للبحث عن حل دائم للأزمة.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

نود أن نشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على تقديمها التقرير الشهري الثالث والثمانين (S/2020/871، المرفق) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2118 (2013).

إن الملف الكيميائي السوري مدرج على جدول أعمال مجلس الأمن منذ سبع سنوات. وقد ناقشناه في شكل مغلق في معظم الأحيان. ولكن، بناء على طلبنا، فإن جلسة مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع مفتوحة اليوم أمام الجمهور العام. وقد فعلنا ذلك لأننا نعتقد أن المجلس ليس لديه ما يخفيه عن العالم، كما أن سورية ليس لديها ما تخفيه. وكل من يهمه الأمر يستحق الفرصة لتكوين حكم بشأن كيفية مناقشة هذه المسألة في مجلس الأمن. ومن الصعب تناول جميع جوانب الملف الكيميائي السوري في بيان واحد. ويكفي القول إن هذا أحد أكثر البنود التي يعالجها مجلس الأمن تسييساً. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أذكر ببعض الحقائق الأساسية.

في عام 2014، تم إغلاق برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية والتخلص من جميع مخزوناتهما من الأسلحة الكيميائية وتدمير مرافق الإنتاج الخاصة بها. وليس لدى دمشق القدرة أو النية أو، الأهم من ذلك، سبب واضح أو يمكن تفسيره لاستخدام الأسلحة الكيميائية. ولن يوفر استخدامها أي فوائد في ساحة المعركة، بل سيضع سورية في موقف ضعيف، كما يتضح من الانتقام والانتهاكات الموجهة إليها في كل مرة تثار فيها مزاعم باستخدامها. وتتعاون الجمهورية العربية السورية تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية وفريق تقييم الإعلانات التابع لها، وكذلك مع جميع بعثات التحقيق في الميدان. ولم تكشف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن أي مخزونات غير معلنة من الأسلحة الكيميائية خلال العديد من عمليات التفتيش التدخلي منذ تشرين الأول/أكتوبر 2013. وحتى الآن، لم يتمكن أحد من إثبات العكس.

غير أن البلدان الغربية استمرت على مر السنين في اتهام الحكومة السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية، مستندة في ادعاءاتها إلى عدد من الحوادث التي تم اختيارها بشكل مريب، مع تجاهل تام للأدلة على التلاعب بالحقائق واختلاق تلك الحوادث.

واسمحوا لي أن أذكر بعضها هنا. تضمن أحد التقارير المبكرة لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، والذي اتهم الحكومة السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية في سمرين في 16 آذار/مارس 2015، سيناريو غير واقعي على الإطلاق. فقد أشار إلى أن برميل كلور متفجر، يُزعم أنه أُلقي من طائرة هليكوبتر عسكرية، سقط من خلال فتحة تهوية داخل مبنى سكني. وافترض أن قطر البرميل يطابق تماماً قطر فتحة التهوية. ويتناقض ذلك مع قوانين الفيزياء والمقذوفات والحس السليم. وحتى واضعي التقرير اعترفوا بأنه أمر غير محتمل. ومع ذلك، أُلقي اللوم على دمشق.

أتحول الآن إلى حادثة 7 نيسان/أبريل 2017 في خان شيخون، التي يُزعم أن الحكومة السورية استخدمت فيها غاز السارين. ووجهت اتهامات بأن طائرة عسكرية سورية ألقت قنبلة جوية غير متحكم بها على الهدف من على مسافة لا تقل عن 5 كيلومترات. غير أن تحليلات المقذوفات، بما فيها تلك التي أجراها خبراء مستقلون، أظهرت أن هذا ليس أمراً مستحيلاً من الناحية التقنية فحسب، بل يتعارض أيضاً مع

القوانين الأساسية للفيزياء. فمن أجل الوصول إلى الهدف، كان على الطائرة أن تقترب أكثر كثيرا مما كان سيجعلها مرئية للمراقبة الخارجية. وإلى جانب ذلك، فإن الحفرة التي خلفها القصف المزعم تشبه انفجاراً ثابتاً على الأرض وليس سقوط قنبلة جوية.

وكان الاستخدام المزعم للسارين في تلك الحالة موضع شك كبير، حيث أن لقطات الفيديو التي التقطها ذوو الخوذ البيضاء، والتي تداولتها وسائط الإعلام الغربية على نطاق واسع، أظهرت ما يُسمى بفريق إنقاذ غير مزود بمعدات الحماية اللازمة للتعامل مع هجوم بالسارين. وكانت هناك تناقضات عديدة أخرى، تجاهلتها تماما آلية التحقيق المشتركة آنذاك.

هناك قصة أخرى تقشع لها الأبدان حول جرائم "النظام" السوري - باستخدام المصطلح الغربي المفضل - مستمدة من حادثة وقعت في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، عندما انتشر شريط فيديو لذوي الخوذ البيض يقدمون فيه الإسعافات الأولية للضحايا الذين تعرضوا للمواد السامة. وقد تمكن خبراءنا العسكريون، مع زملائهم السوريين، من العثور على السوريين الذين ظهروا في تلك اللقطات الشهيرة. وتبين أن هؤلاء السوريين لم يُسمّموا، بل شاركوا بغير قصد في استقزاز دبره ذو الخوذ البيض. وقد اعترف الأشخاص الـ 13 المعنيون، بمن فيهم صبي يدعى حسان دياب بذلك خلال جلسة إحاطة خاصة في مقر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 26 نيسان/أبريل 2018. وفي وقت لاحق، اختفت فجأة لقطات الفيديو المشؤومة لذوي الخوذ البيضاء، تماماً بنفس الطريقة التي اختفت بها الصور التي لا تنسى لأطفال رُعم تسممهم في خان شيخون قبل عام.

وكانت الرواية الغربية عن حادثة دوما هي أن الهجوم تم تنفيذه بأسطوانات تحتوي على الكلور أسقطت من الجو اخترقت السقف ودخلت الشقق التي يعيش فيها الناس. غير أن المزيد من التحقيقات التي أجراها الخبراء بشأن الآثار التي عُثر عليها على الاسطوانات وحجم الأضرار بينت أنها وضعت يدويا في مواقع مستهدفة ولم يتم إسقاطها بواسطة طائرة هليكوبتر. وفي شهر كانون الثاني/يناير 2020، عقدنا اجتماعاً خاصاً بصيغة آريا لتوضيح الحادث وتقديم أدلة كثيرة على الطبيعة المدبرة للحادث. واعتري التحقيق الأصلي عيوباً متعددة فيما يتعلق بتحليل المقذوفات والسميات والمواد الكيميائية، والتلاعب بالضحايا المزعمين، وتشويه استنتاجات فريق بعثة تقصي الحقائق، ومضايقة الخبراء الذين توصلوا إلى استنتاجات مختلفة. ولم ننتقل حتى الآن أي رد من الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن هذه الأمثلة العديدة على سوء ممارسة المهنة.

في البداية، كانت روسيا، شأنها شأن الدول الأخرى المسؤولة الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تأمل في أن يكون التحقيق في جميع هذه الحوادث غير متحيز. غير أنه أصبح جلياً لنا بعد وقت قصير للغاية أن آليتي التحقيق، أي بعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة، لم تنفذا ولايتهما على النحو الواجب. وفي تجاهل من الآليتين لما يسمى بتسلسل حفظ العينات الذي يتطلب جمع الأدلة في الموقع وحصرها من جانب المتخصصين في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، قامتا بتحقيقاتهما في انتهاك واضح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبدلاً من ذلك، استخدمتا معلومات قدمتها مصادر مشكوك فيها، بما في ذلك الخوذ البيض سيئي السمعة. وقد جرى على نطاق واسع انتقاد الثغرات وأوجه التضارب والتناقضات في تقاريرهما، فضلاً عن تحيزهما، ليس من جانب الدول الأعضاء فحسب، بل وأيضاً من جانب خبراء وعلماء مستقلين مرموقين.

وقد أعد خبراءنا تقارير وطنية عن جميع الحوادث السابقة، بما في ذلك التقرير الأخير لما يسمى بفريق التحقيق وتحديد الهوية عن الحوادث الكيميائية في اللطامنة. وقد دعونا إلى إجراء حوار مهني بشأن النتائج التي توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية، بما في ذلك بشأن الحوادث المذكورة أعلاه - حوار يجري بين الخبراء الذين يمكنهم فهم صحة الاستنتاجات التي تم التوصل إليها. لكننا واجهنا بانتظام رفضاً لهذا الحوار. ولا يهتم شركاؤنا الغربيون بالحوار لأنه سيكشف عن الطبيعة الزائفة لاستنتاجات بعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة وفريق التحقيق وتحديد الهوية. وكل ما يحتاجونه هو دليل مقبول يدين الحكومة السورية، وقد حصلوا عليه.

وفي الوقت نفسه، تم عمدا تجاهل الأدلة على استخدام الأسلحة الكيميائية في الأراضي السورية من قبل جهات من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية. ومنذ عام 2013، أرسلت الجمهورية العربية السورية أكثر من 200 رسالة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الأنشطة الإرهابية التي تم الاضطلاع بها لإعداد وتنفيذ أعمال إرهابية كيميائية. ولم تتخذ أي تدابير متابعة فيما يتعلق بهذه المعلومات.

وقد دعت روسيا مرارا الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى تعديل منهجية عملها المعيبة. وكنا مهتمين بأن تكون لدينا هيئة تحقيق غير متحيزة وخاضعة للمساءلة بشكل كامل، وليس أداة سياسية لدعم المغامرات الجيوسياسية لشخص ما. لكن قوبلت تلك الدعوات بعدم الرد، لذلك لم يكن هناك مخرج آخر لنا سوى التوقف عن تأييد تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة. ثم، في انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، أنشأ زملاؤنا الغربيون بصورة غير قانونية ما يسمى بفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لكي يكون بمثابة أداة مفيدة لتوريط الحكومة السورية، وهو لا يخدم أي غرض آخر سوى التموه على الأفعال السيئة الحقيقية، وتبرير العدوان على سورية من قبل ثلاثة أعضاء في مجلس الأمن في نيسان/أبريل 2017 ونيسان/أبريل 2018، ومواصلة سياسة ممارسة أقصى درجات الضغط على سورية.

ويستخدم الملف الكيميائي كأحد الأسباب العديدة لنزع الشرعية عن الحكومة السورية وتبرير التدخل والتدخل العسكري. ويشهد التقرير الأخير لفريق التحقيق وتحديد الهوية بوضوح على ذلك. والموقف الروسي تجاهه واضح في الوثيقة التي عممناها في مجلس الأمن والجمعية العامة في شهر حزيران/يونيه. إن ما اعترى تقرير الفريق من ثغرات، وأوجه عدم اتساق، وتناقضات، وتحيز متأصل، يأتي منطقياً تبعاً لعدم شرعية الفريق نفسه، إلى جانب أوجه القصور التي تعترى الأمانة الفنية إدارياً وفيما يتعلق ببنيته التحتية وسياساتها. وكما هو متوقع، بدلاً من إجراء تحقيق جاد، اكتفى فريق ما يسمى بالخبراء بإعادة نقل اتهامات لا أساس لها من الصحة ولا تدعمها أدلة مادية أو أنها متناقضة تماماً.

وقد بلغت هذه الاستراتيجية التي استمرت سبع سنوات وتتضمن أدلة مزيفة وتلاعبات، ذروتها في شهر تموز/يوليه 2020، عندما اعتمد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قراراً مناهضاً لسورية يستند إلى افتراضات غير مدعومة بأدلة لفريق التحقيق وتحديد الهوية، الذي تتطوي منهجيته على نفس الخطيئة الأصلية لبعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة. وقد أظهرت تلك الوثيقة، التي اعتمدت بفارق ضئيل قدره صوت واحد، بوضوح مدى انقسام المجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع، ومدى عدم رغبة العديد من البلدان في مواصلة المساعدة في الحملة ضد سورية. ويطالب القرار سورية بأن تفعل ما هو مستحيل من الناحية النظرية - وهو أن تعلن، في غضون 90 يوماً، عن أسلحة كيميائية إضافية ومرافق مزعومة تتعلق بها، أي تلك التي دمرت أو تأكد أنها لم تكن موجودة على الإطلاق. ونحن لسنا سذجاً لدرجة

ألا نرى أن هذا فخ لا مهرب منه. لا يمكن تلبية هذه المطالب لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية، ولهذا السبب طلبت منا. ووضعوا شرطاً مسبقاً لاتخاذ المزيد من الخطوات التي يعترض أصحاب العقول المدبرة اتخاذها بعد انقضاء فترة 90 يوماً.

ويساورنا قلق بالغ، باعتبارنا عضواً مؤسسا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إذ نرى أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - وهي منظمة كانت ذات يوم محترمة - تصبح أداة في لعبة حيوسياسية. وندعو الأمانة الفنية إلى تعديل أساليب وأخلاقيات عملها، والتخلي عن الممارسة المهنية السيئة وازدواجية المعايير، وأن تقي بولايتها على النحو الواجب. وفي هذا الصدد، نصر، بناء على طلب دمشق، على أن تتوقف الأمانة الفنية عن تأخير التحقيقات في الحوادث، ولا سيما تلك التي وقعت في حلب في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. ومن المثير للدهشة والمؤسف أن التقرير الحالي لا يتضمن إشارة واحدة إلى هذه المسألة.

كما نصر على إجراء تحقيق فوري وحسب الأصول في الاختفاء الغامض الذي تم الإبلاغ عنه مؤخراً للعينات التي تحتوي على ثالث كلوريد الفوسفور التي جمعها فريق تقييم الإعلانات في جولته الثانية والعشرين من المشاورات في دمشق في شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019. ومن المروع أن يحدث ذلك في مختبر معتمد من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ويثير الكثير من الأسئلة. وقد لاحظت الأمانة الفنية مشكلة الاختفاء منذ شباط/فبراير 2020؛ ومع ذلك، قررت الحفاظ على سرية المشكلة حتى تلت العينات بشكل لا رجعة فيه.

ولا نزال نتوقع من الأمانة الفنية توضيحاً موضوعياً بشأن المسألة المتعلقة بتقرير دوما، والأهم من ذلك، عن الخطوات التي يعترض المدير العام اتخاذها لمعالجة الممارسة المهنية السيئة التي تم الكشف عنها في هذا السياق. وبهذا البيان، بدأنا في نشر سلسلة من الدروس المفيدة بشأن الملف الكيميائي السوري. والمزيد في الطريق.

نحن نعرف تماماً بالفعل الخطاب الذي سيستخدمه زملاؤنا الغربيون اليوم - وهو أن استنتاجات فريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة لا يرقى إليها الشك، وأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فوق الشبهات. ونأسف للقول إنه لم يعد بالإمكان استخدام هذا الخطاب وأن زملائنا الغربيين هم وحدهم الذين استخلصوا هذا الاستنتاج.

البيان الثاني للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

لقد اعتدت منذ وقت طويل على أن يستخدم صديقي، السفير الألماني، منبر مجلس الأمن للدخول في حوار ثنائي معي شخصياً. وأعتقد أنه ذكر روسيا في بيانه اليوم 10 مرات أكثر مما ذكر سورية. وهو يقصصني بأسئلة بلاغية يعتقد أنها تجعلني أفسر في مكاني وأعجز عن الكلام. ومن المفترض أن أجيب عليها جميعاً باتباع، لكنني سأحاول الإجابة على الأقل على أحد الأسئلة التي طرحها.

وأعتقد أنه عندما التقى وزير الخارجية لافروف بالرئيس الأسد في دمشق، ناقش بعض الأمور مع الرئيس السوري، ولا سيما العقوبات المشددة التي فرضتها ألمانيا وحلفاؤها على سورية. ولا أستبعد أن يكون قد أثار مسألة الملف الكيميائي السوري أو أنه استشهد بالغش والتلاعب والتلميحات المغرضة التي دستها

ألمانيا ودول غربية أخرى في هذا الشأن. ولديّ شخصيا بعض الأسئلة، إن لم يكن بيانا تصريحيا، للسفير الألماني.

لم يكن لدينا سوى القليل من الأوهام بأن بعض البلدان ستثير مسألة أليكسي نافالني اليوم، على الرغم من كونها غير ذات صلة على الإطلاق بالموضوع المطروح للمناقشة. واليوم، نشهد شخصيا محاولة أخرى لفرض رواية. وهذا ليس بالشيء الجديد؛ فقد رأينا ذلك من قبل عندما تم اختبار هذا النهج في قضية سيرجي سكريبال. وبالمناسبة، ما زلنا ننتظر إجابات على الأسئلة المتعلقة في تلك القضية.

وفيما يتعلق بقضية أليكسي نافالني، فإن كل ما قلناه كان واضحا وضوح الشمس. فنحن الطرف الأكثر اهتماماً بمعرفة ما حدث، ولكن حتى طالب الحقوق في سنته الأولى يفهم أن أي تحقيق يجب أن يسبقه جمع أدلة وإثبات حقائق بناء على الأدلة المتاحة. وفي هذه المسألة، هناك نقص ملحوظ في الأدلة. وليس لدى سلطاتنا المكلفة بإنفاذ القانون أساس لفتح تحقيق. وأطباؤنا - الذين أنقذوا أليكسي نافالني، بالمناسبة - لم يجدوا في تحليلاتهم أي مواد لأسلحة كيميائية. وفي حين يدعي المختبر الألماني أنه عثر على مواد كيميائية، فإن ألمانيا لم تقدم لنا أي دليل يسمح لنا بأن نستنتج أن جريمة محاولة تسميم قد ارتكبت، وبالتالي تبرير البدء في إجراء تحقيق.

وقد قدمنا طلبا رسميا في 27 آب/أغسطس، وفقا لاتفاق المساعدة القانونية المبرم بين روسيا وألمانيا، للحصول على هذه المساعدة عن طريق مكتب المدعي العام الروسي. ولأكثر من أسبوع لم يستجب شركاؤنا الألمان. ومن ثم تلقينا معلومات متضاربة بشأن ما إذا كان الطلب قيد النظر؛ وبطل من غير الواضح أي قرار سيتخذ ومتى يتخذ. ولن أتكلم عن اللهجة التي أعرب بها عن عدم الوضوح هذا أو عن الاتهامات التي تلت ذلك. وأود أن أؤكد أن طلبنا مشروع وطبيعي تماما في ظل هذه الظروف، وأنه يتعين الوفاء به وفقا للاتفاق بين بلدينا. وعلاوة على ذلك، فإن الطلب يخدم الغرض المحدد الذي يتذرع به زملاؤنا الألمان - والكثيرون غيرهم الآن - وهو إثبات الحقيقة بالتحقيق في جريمة مزعومة.

قبل بضعة أيام، قيل لنا إن العينات قد تم تحليلها في معهد القوات المسلحة الاتحادية. غير أن الألمان لم يودوا أن يتشاطروا أي من معلوماتهم معنا، إذ من شأن ذلك أن يمكّن روسيا من الاطلاع على مدى معرفة المعهد بالمواد الكيميائية. ثم سمعنا أن النتائج سرية. فكيف لنا أن نفسر ذلك؟ ما رأيكم، السيد الرئيس؟

وفي نفس الوقت، أطلع الجانب الألماني حلفاءه على النتائج التي توصل إليها والآن نسمع ليس فقط نداءات للحصول على تفسيرات وإجراء تحقيق، بل وكذلك مطالب بأن نعترف ونقر بالذنب. وهذا الادعاء لا يقتصر على كونه ببساطة ادعاء لا أخلاقيا وغير قابل للتصديق، بل إنه يتعارض كذلك مع سيادة القانون التي يدعي الألمان مناصرتها. إن كانوا يطلبون تفسيرات، إذن فلنضع الحقائق على الطاولة ونقارن الملاحظات. لماذا ينبغي لنا أن نثق في الادعاءات التي لا تدعمها الأدلة حتى لو كانت، كما يقول السفير الألماني، لا تدع مجالا للشك؟ فحتى الآن، لم نتلق أي شيء يسمح لسلطاتنا المختصة بإجراء تحقيقها القانوني، على الرغم من أنها بدأت تحقيقا فعليا، وهو ما نسميه "إجراءات ما قبل التحقيق".

وأود أيضا أن أشير إلى أنه وفقا للفقرة 2 من المادة السابعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية،

"ينبغي لكل دولة طرف أن تتعاون مع الدول الأطراف الأخرى وأن تقدم المساعدة القانونية بالشكل المناسب".

وإذا كان شركاؤنا ملتزمين باتفاقية الأسلحة الكيميائية، فلماذا لا يمثلون لذلك الحكم؟

وقد اقترحت مجموعة من الأطباء الروس البارزين على زملائهم الألمان مناقشة البيانات المتاحة عن صحة أليكسي نافالني بشكل مشترك. ولكن، مرة أخرى، رفض هذا. إننا نشهد حالة متناقضة. ونطلب من شركائنا الألمان التعاون، ولكن كيف يمكننا المضي قدماً إذا رفض الجانب الألماني التعاون، الأمر الذي يمنع وكالات إنفاذ القانون الروسية من إشراك الآليات الإجرائية اللازمة لبدء التحقيق؟

ولا يمكن لهذا الحادث كله إلا أن يثير تساؤلات حول ما إذا كانت تجري ممارسة بعض اللعب الخبيثة. وسنستمع بعناية إلى البيانات التي ستعقب ذلك لنرى ما هي التدابير المقترحة أو التي تناقش أو تنفذ.

وهذا يؤدي إلى سؤال بلاغي لا مفر منه كان الرومان القدماء يطرحونه في مثل هذه الحالات: "Cui bono؟". لمصلحة من تم فعل هذا الأمر؟ وإليكم الإجابة: Cui prodest scelus is fecit. المستفيد هو الذي فعل ذلك.

البيان الثالث للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

لقد استمعت إلى زميلي الممثل الألماني بعناية. وكان يحاول تصوير الوضع على أنه مسألة ذات أهمية دولية. إنه يحاول تصوير الأمر على أن لا صلة له بالعلاقات الثنائية بين ألمانيا وروسيا. غير أنني لا أعتقد أن هذا هو الحال. فالواقع أن السفير الروسي كان في وزارة الخارجية الألمانية. وكان يخضع لمساع دبلوماسية شفوية. ولم يتلق أيًا من المواد أو البيانات أو الأدلة التي طلبناها.

ولذلك أود أن أستشهد بالبيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الروسية يوم أمس، 9 أيلول/سبتمبر. وينص هذا البيان على أن السفير الألماني في موسكو استدعي إلى وزارة الخارجية الروسية، حيث ذكر بأن الاتحاد الروسي طلب بيانات من ألمانيا في 27 آب/أغسطس، بما في ذلك البيانات البيولوجية للسيد نافالني ونتائج تحليل الخبراء - التي لم يتلق أيًا منها - حتى تتسنى دراستها بطريقة شاملة والتحقق من النتائج التي توصل إليها المختبر الألماني.

يقول البيان في نهايته، فيما يتصل بالعلاقات الثنائية الروسية الألمانية - وهو باللغة الروسية، لذلك سيتعين علي أن أترجمه:

"إذا لم يقدم الجانب الألماني هذه المواد، فإن الجانب الروسي سيعتبر ذلك رفضاً من جانب الحكومة الاتحادية الألمانية لإثبات الحقيقة في سياق تحقيق موضوعي، وستعتبر جميع أعمالها السابقة والحالية فيما يتعلق بألكسي نافالني استفزازاً عدائياً سافراً ضد روسيا، الأمر الذي من شأنه، بكل تأكيد، أن يقوض العلاقات الروسية - الألمانية والعلاقات الدولية ككل".

المرفق التاسع

بيان مستشارة سانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، دياني جيميشا برنس

أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

في البداية، تعيد سانت فنسنت وجزر غرينادين تأكيد موقفها المبدئي بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي كان يشكل انتهاكا بغضاً للقانون الدولي. ولا يمكن تجاهل الفظائع التي ترتكب باستخدام الأسلحة الكيميائية ولا يمكن تشجيع الإفلات من العقاب. ويجب محاسبة الجناة.

ونكرر الإعراب عن تأييدنا لولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتتحمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مسؤولية هائلة بوصفها الوصي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك يجب أن تكفل أن تكون جميع الجوانب والأنشطة، بما في ذلك عمل بعثة تقصي الحقائق وفريق تحديد الهوية والتحقيق وفريق تقييم الإعلان، محايدة وشفافة وغير مسبقة. ويجب أن تكون النتائج التي تتوصل إليها المنظمة قادرة على الصمود أمام التدقيق الصارم لتمكين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية من الحفاظ على الثقة في هيكليها وعملياتها الداخلية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على ضمان أن تظل نوعية عملها على أعلى مستوى. ويجب أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية فوق الشبهات؛ وأي شيء أقل من ذلك يؤدي إلى تآكل الثقة، ويقوض جهودها ويجعلها غير فعالة تماماً.

وينبغي أن نظل مدركين أيضاً أنه ينبغي لنا، في مداولاتنا بشأن هذه المسألة، أن ننظر في آراء الحكومة السورية، احتراماً لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. ولذلك يجب علينا أن نشجع ونيسر الحوار لبناء الثقة وتعزيز التعاون وإحباط الانقسام بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونسلم بأن وباء فيروس كورونا قد استلزم تأجيل عمليات النشر والبعثات المقررة. ومهما يكن من أمر، يسرنا أن نلاحظ أن المشاورات التقنية بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية مستمرة رغم الظروف غير المسبوقة.

ونؤكد مجدداً على أهمية حل جميع المسائل المتعلقة بالإعلان الأولي. ونشيد باستمرار المشاركة في هذه المسألة، ونأمل أن يساعد التعاون المستمر بين الأطراف في إحراز التقدم في هذا الصدد. وتتشاطر سانت فنسنت وجزر غرينادين الرؤية المتمثلة في بناء عالم خال من الأسلحة الكيميائية. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى التأكد من أن العلوم والتكنولوجيا التطبيقية لا تستخدم إلا من أجل السلام والتقدم والازدهار للبشرية جمعاء.

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على ما وافقت به مجلس الأمن من معلومات، والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تقريره الثالث والثمانين (S/2020/871، المرفق).

وأود أن أبدأ بتكرار موقف جنوب أفريقيا الذي يدين أي استخدام للأسلحة الكيميائية. ولا يمكن لأي سبب أن يبرر استخدام أي طرف من الأطراف لأي سلاح من أسلحة الدمار الشامل تحت أي ظرف من الظروف. ولا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بواجباتها الدولية بصفتها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعضواً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتؤيد جنوب أفريقيا بقوة تعددية الأطراف وسيادة القانون على الصعيد الدولي، التي تشمل التطبيق غير التمييزي والثابت لأحكام الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة والحفاظ على المعايير الدولية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية يقوض المعايير الدولية لحظر هذه الأسلحة واستخدامها وتخزينها، التي وضعت بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وترى جنوب أفريقيا أن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية من جانب دولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية مسألة خطيرة جداً قد تشكل خرقاً جوهرياً للالتزامات بموجب الاتفاقية.

ولضمان وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها، لا بد من أن يكون لديها ثقة كاملة في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعملياتها. وبما أن المنظمة هي السلطة الدولية المختصة تقنياً الوحيدة في هذا المجال، فلا يمكن أن يكون هناك أي تدخل سياسي في عملها. ولذلك ينبغي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تتحد في الحفاظ على القاعدة الدولية لمكافحة الأسلحة الكيميائية وأحكام الاتفاقية، إلى جانب تنفيذها بصورة متسقة وغير تمييزية.

وكما أشير في عدد من المناسبات، ستواصل جنوب أفريقيا العمل من أجل عدم تسييس هياكل الإدارة وصنع القرار ذات الصلة المنشأة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأيضاً من أجل ضمان مساءلة الدول الأطراف عن أي انتهاكات لالتزاماتها، استناداً إلى أدلة موثوقة لا يمكن دحضها.

وقد أحاطت جنوب أفريقيا علماً بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وتكرر جنوب أفريقيا تأكيد موقفها بأن هذا القرار سابق لأوانه ويضر بالتمييز الهام بين عملية التحقيق التي يجريها فريق التحقيق وتحديد الهوية واتخاذ المجلس التنفيذي للقرارات المتعلقة بنتائج التقرير.

ولذلك، فإنه يمثل فرصة ضائعة لضمان الإنصاف الإجرائي والموضوعي في معالجة هذه المسألة الهامة. بيد أننا نرحب بالمناقشات الأخرى بشأن هذه المسألة في تشرين الثاني/نوفمبر في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وفي الختام، تعتقد جنوب أفريقيا اعتقاداً راسخاً بأن الحل المستدام الوحيد للمسألة السورية بظل هو التوصل إلى حل سياسي من خلال حوار شامل بقيادة سورية يهدف إلى التوصل إلى حل سياسي يجسد

إرادة الشعب السوري. وينبغي أن نسعى إلى معالجة الحالة في سورية بطريقة شاملة تلتقي فيها المسارات السياسية والإنسانية والأسلحة الكيميائية في مسار موحد واحد نحو السلام والأمن والاستقرار في سورية في الأجل الطويل.

المرفق الحادي عشر

بيان نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جوناثان ألن

أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، وأود أيضا أن أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو مرة أخرى على إحاطة أخرى من إحاطاتها.

وفي آب/أغسطس 2013، عندما قُتل مئات الأشخاص في هجوم بالسارين على الغوطة تحققت منه الأمم المتحدة، أضيف استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية للأسف إلى قائمة الانتهاكات في حرب وحشية بالفعل. وعقب ذلك الهجوم على الغوطة، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2118 (2013). وفي ذلك القرار، قمنا جميعا بإدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وأيدنا إجراءات تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية. وقررنا أن سورية ينبغي ألا تنتج أو تستخدم الأسلحة الكيميائية مرة أخرى. وقررنا أن سورية ينبغي أن تمتثل امتثالا تاما لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. كما لاحظنا انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

والآن، يريد منكم بعض أعضاء المجلس، سيدي الرئيس، أن تصدقوا أن المسألة قد سويت، وأن برنامج سورية للأسلحة الكيميائية قد دُمّر بالكامل، وأن النظام السوري لم يستخدمها أو ينتجها مرة أخرى، وأن أي استخدام كان من جانب جهات فاعلة من غير الدول أو أن الهجمات كانت مدبرة. ويؤكدون أن سورية كانت ولا تزال تمتثل امتثالا كاملا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومهما كانت الحقائق غير مريحة، فإن تفسيرهم لا تؤيده الحقائق. وخلصت بعثات تقصي الحقائق المستقلة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت في سورية في أكثر من 40 مناسبة منذ عام 2014، بما في ذلك هجوم السارين على خان شيخون في 4 أبريل/نيسان 2017، والذي أسفر عن مقتل المئات، وهجوم الكلور على دوما في 7 أبريل/نيسان 2018، الذي أسفر عن مقتل عشرات الأشخاص. وتضم هذه البعثات التقنية خبراء مختلفين من بلدان عديدة توصلوا جميعاً على مدى سنوات عديدة وبصورة مستقلة إلى نفس النتيجة.

والآن، لا يزال من المستحيل، بعد مرور سبع سنوات على اتخاذ القرار 2118 (2013) وبعد صدور 83 تقريراً شهرياً من المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أن يتحقق المجلس من التدمير الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية. وكما قالت لنا الممثلة السامية مرة أخرى اليوم، نظراً للثغرات التي لم تحل والتناقضات والتباينات في إعلان سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، لا يمكن اعتبار ذلك الإعلان دقيقاً وكاملاً. إن المسائل المعلقة مهمة وهي من صميم امتثال سوريا للاتفاقية - أو بالأحرى عدم الامتثال لها - للأسباب التالية.

فمنذ عام 2014 زاد عدد العوامل الكيميائية التي حددها فريق الإعلان والتقييم على أنها كانت في حوزة سوريا بأكثر من الضعف مقارنة بإعلانها الأولي. ولم يتضح بعد مصير أكثر من 400 طن من المواد الكيميائية وآلاف الذخائر. ويشمل ذلك مكان وجود 5.2 طن من مادة DF التي تشكل مكوناً رئيسياً من غاز السارين و 2 000 قنبلة جوية تستخدم نظام إيصال للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك غاز السارين المستخدم في حادث خان شيخون في عام 2017.

ومنذ إعلانها الأولي في عام 2013، اعترفت السلطات السورية نفسها بأنها أنتجت أسلحة كيميائية غير الواردة في الإعلان الأصلي. ويشمل ذلك مادة الريسين التي اعترفت السلطات السورية بحيازتها في عام 2014. وهناك سائل سومان الذي اعترف النظام بحيازته في عام 2016 إلى جانب ما يسميه "أنشطة البحث والتطوير" على الخردل النيتروجيني الذي اعترف بحيازته في عام 2019. كما اكتشفت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحددت عوامل كيميائية أخرى غير معلنة أو سلائفها أو منتجات تحليلها.

وعلاوة على ذلك، توصلت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن مسؤولية السلطات السورية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سبع حالات على الأقل لا يتسق مع الادعاءات بعدم حيازة سوريا للأسلحة الكيميائية. ومن الجدير بالذكر أن التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية يؤكد أن القنابل الجوية السورية الصنع من طراز لم يرد في الإعلان قد استخدمت بوصفها نظام إيصال لتنفيذ الهجمات التي وقعت في اللطامنة في مارس/آذار 2017.

وبعد ست سنوات من مسائل الامتثال المعلقة والتأكيد الإضافي على استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية، فإننا نرحب بالإجراءات الفعالة المتناسبة والمعقولة التي اتخذها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في قراره المؤرخ 9 تموز/يوليه. وقبل المجلس التنفيذي نتائج التحقيق وتقرير فريق تحديد الهوية، وحدد موعداً نهائياً لسوريا لكي تمتثل لالتزاماتها في نهاية المطاف، وأوصى مؤتمر الدول الأطراف باتخاذ إجراءات في حالة عدم امتثال سوريا.

ومثلما أن للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية دوراً يؤديه في دعم الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقراراته، فإن لمجلس الأمن التزاماً واضحاً وفريداً بالتصدي للانتهاكات المتكررة للقرار 2118 (2013). وتشمل هذه الانتهاكات استخدام الأسلحة الكيميائية على النحو الذي حددته لجنة التحقيق المشتركة وفريق تحديد الهوية، والاحتفاظ بالأسلحة الكيميائية وإنتاجها لتنفيذ الهجمات وعدم الامتثال الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وينبغي أن ننفذ ما توصلنا إليه في القرار 2118 (2013) وأن نتخذ الإجراءات للتصدي لعدم الامتثال وتهديد السلم والأمن الدوليين. وسيكون عدم القيام بذلك تقصيراً في أداء المجلس لواجباته.

وينبغي أن يكون المجلس قادراً على العمل موحداً على أساس النتائج التي توصلت إليها هيئتان مستقلتان حددتا هوية مرتكبي تلك الهجمات بالأسلحة الكيميائية. ولذا، فمن دواعي الأسف الشديد أن سعى بعض أعضاء المجلس إلى تسييس ما ينبغي أن يكون مسألة غير حزبية وحاولوا تقويض وعرقلة التحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وفي مستخدميها. ونشروا نظريات المؤامرة والمعلومات المضللة الرامية إلى حجب وتقويض نزاهة ومصداقية التقارير التي تقدمها لجنة التحقيق المشتركة وفريق تحديد الهوية. ويُزعم أن هذه المعلومات المضللة التي شهدناها اليوم في صيغة تأكيدات مطولة وعشوائية إلى حد ما بشأن حوادث مختلفة، تنتقص من جهود الكثير من أفرقة الخبراء المستقلة التي أدت عملها.

وقد وُضعت كل العراقيل الممكنة على أمل ألا يُحرز أي تقدم. وأُتخذ نهج قائم على الروايات المتناقضة والأدلة غير الموثقة، بدلاً من النهج القائم على الأدلة الذي اتخذته الأفرقة التي تجري التحقيقات، ويشمل اتساق الأدلة والمعلومات التي تم الحصول عليها من بعثة تقصي الحقائق إلى جانب المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال المقابلات وتحليلات العينات واستعراض نتائج المختبرات وتحليلات مخلفات

الذخائر، فضلاً عن التقارير والمشورة التي يقدمها الخبراء والأخصائيين ومعاهد الطب الشرعي. وقد مكنت جميعاً من استنتاج أن وحدات من القوات الجوية العربية السورية هي التي تتحمل المسؤولية عن تلك الهجمات.

وعلى النقيض من ذلك، يسعى بعض أعضاء المجلس إلى أن نضع جانباً النهج القائم على الأدلة الذي يعتمد عليه المحققون المستقلون، وأن نأخذ عوضاً عنه ما تقول الشرطة العسكرية الروسية والسورية التي خاضت معركة دموية ضد الشعب السوري أنها توصلت إليه.

وعندما سعى المجلس إلى اتخاذ إجراءات استناداً للنتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق المشتركة في عام 2016، استخدمت روسيا حق النقض لمنعه. وعندما توصلت لجنة التحقيق المشتركة إلى أن النظام السوري مسؤول عن الهجوم الكيميائي في خان شيخون، استخدمت روسيا أيضاً حق النقض لوقف عمل اللجنة. وعندما أنشأ مؤتمر الدول الأطراف التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فريق تحديد الهوية الخاص به، رفضت روسيا الاعتراف به، وسعت منذ ذلك الحين إلى الطعن في تمثيله عبر الأقاليم. وكما قال الكثيرون اليوم، فإن من الضروري لدعم النظام الدولي لعدم الانتشار أن تتمكن المنظمات مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من العمل دون تدخل أو تسييس لعملها.

لا أود الخوض في مسائل الانقسام هذه. وأعتقد أن أغلبية أعضاء مجلس الأمن يقبلون النتائج التي توصلت إليها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأنهم يؤيدون بقوة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموظفيها ويعترفون بنزاهتها. ونأمل أن يعمل أعضاء المجلس استناداً إلى الأدلة وبدافع من ضميرهم عندما يحين الوقت.

ونذكر آخرون مسألة السيد أليكسي نافالني. ويساورنا قلق بالغ من تسميم السيد نافالني باستخدام نوفيتشوك وهي سلاح كيميائي محظور. ويتذكر الأعضاء أن غاز أعصاب مماثل قد استخدم سابقاً وأن له تأثيراً قاتلاً في المملكة المتحدة. والمملكة المتحدة على ثقة تامة بالنتائج التي توصلت إليها ألمانيا، ونحن نقف صفاً واحداً معها.

ومن غير المقبول إطلاقاً استخدام الأسلحة الكيميائية. وكما أكد المجلس مجدداً في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في بيانه الرئاسي (S/PRST/2019/14)، فإن من غير المقبول استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت من الأوقات ومن قبل أي شخص كان وتحت أي ظرف من الظروف، علاوة على أنه يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. ويجب على الاتحاد الروسي أن يجري على وجه السرعة تحقيقاً كاملاً وشفافاً في هذا الاستخدام لسلاح كيميائي محظور، ويجب عليه التمسك باتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا يمكننا السماح بأن يصبح هذا السلوك طبيعياً.

ومن الصعب ألا نستنتج أن هجمات روسيا على الهيكل الدولي لمنع استخدام الأسلحة الكيميائية ليس المقصود منها حماية عملائها السوريين فحسب، بل تهدف أيضاً إلى حماية نفسها. وذلك أمر محزن وخطير جداً بالنسبة لنا جميعاً.

بيان المستشارية السياسية للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، سونيا فاري

سوف يستغرق الأمر وقتاً طويلاً لتناول جميع الادعاءات غير الدقيقة المعتادة، ولكنني أود أن أورد على النقطة المثارة بشأن ذوي الخوذ البيض.

إن المملكة المتحدة فخورة بدعمها لمجموعة ذوي الخوذ البيض وعملياتها وأنشطتها في مجال البحث والإنقاذ في سوريا إلى جانب مانحين آخرين. ويُقدَّر أن هذه المنظمة قد أنقذت حياة أكثر من 115 000 شخص وقدمت الخدمات الأساسية لأكثر من 4 ملايين سوري.

إن الادعاءات التي تربط ذوي الخوذ البيض بالجماعات الإرهابية لا أساس لها من الصحة وهي جزء من حملة التضليل المنسقة من قبل النظام السوري وروسيا سعياً إلى تقويض العمل القيم الذي يؤديه ذوو الخوذ البيض.

المرفق الثاني عشر

بيان نائبة الممثلة الدائمة بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تشيريت نورمان شالي

أتوجه بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، وإلى الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

في عام 2013، اتخذ مجلس الأمن القرار 2118 (2013) الذي رَحَّب بإطار العمل لإزالة الأسلحة الكيميائية السورية. وأعربت الولايات المتحدة وروسيا في ذلك الإطار عن تصميمهما على "ضمان تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السوري في أبكر وقت وبأسلم وجه". وعلاوة على ذلك، حدد الإطار النصف الأول من عام 2014 موعداً مستهدفاً لاستكمال إزالة جميع مواد ومعدات الأسلحة الكيميائية.

ولكن نظام الأسد وللأسف، منذ اتخاذ القرار 2118 (2013)، استخدم الأسلحة الكيميائية بشكل روتيني وعشوائي لبث الخوف وتركييع أي سكان معارضين له. وقد وثقت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة جيداً استخدام النظام للأسلحة الكيميائية وأكدت، وهو ما فعله مؤخراً فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن عدم امتثال النظام للالتزامات الدولية المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية - بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها عندما أصبح طوعاً طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية والالتزامات الملزمة لسورية بموجب القرار 2118 (2013) - يشكل تهديداً مباشراً للشعب السوري ولاحتتمالات التوصل إلى حل سياسي للنزاع وفقاً للقرار 2254 (2015).

وكما ذكرنا سابقاً، فإن الولايات المتحدة تعرب عن إدانتها القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية أو في أي مكان آخر. ويجب على مجلس الأمن أن يعمل على إنفاذ القرار 2118 (2013) - وأن يُعزز قاعدة مكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية لضمان محاسبة أولئك الذين استخدموها.

إن هذه هي الفرصة الثالثة للمجلس لمناقشة الاستخدام المأساوي والقاسي للأسلحة الكيميائية من قبل نظام الأسد منذ أن اتخذت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قرارها بمحاسبة ذلك النظام استناداً إلى النتائج الدامغة التي توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية. وسنواصل تسليط الضوء على هذه الأحداث المروعة، حيث أن النزاع في سورية قد سبب معاناة لا حصر لها للشعب السوري. وشهد الشعب السوري فظائع مروعة على مدى السنوات العشر الماضية، يشكل بعضها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية. وتدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة استخدام أسلحة الدمار الشامل. ولا يمكن للمجلس أن يتغاضى عن استخدام هذه الأسلحة، ويجب أن نضمن أن يواجه المسؤولون عن ذلك عواقب وخيمة.

ويشكل عدم امتثال نظام الأسد للالتزامات الدولية المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية تهديداً مباشراً للمجتمع الدولي. وتمشياً مع قرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في تموز/يوليه، يجب على نظام الأسد أن يوقف استخدامه للأسلحة الكيميائية وأن يتعاون تعاوناً كاملاً مع المنظمة، بما في ذلك فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لها.

فلنكفل تنكير الجميع بخطورة ما نناقشه اليوم. ففي 21 آب/أغسطس 2013، شن نظام الأسد هجوماً كيميائياً مروعاً بغاز السارين المؤثر على الأعصاب على منطقة الغوطة الخاضعة لسيطرة المعارضة في دمشق، مما أسفر عن مقتل أكثر من 1400 سوري، عدد كبير منهم من الأطفال. وفي الشهر الماضي،

أحيا العالم الذكرى السنوية السابعة لذلك الهجوم، وتذكر العالم العديد حينذاك الأرواح الكثيرة التي أزهقت والحاجة إلى مواصلة الوقوف ضد هذا الازدراء الشنيع للمعايير الدولية ضد استخدام المواد الكيميائية كأسلحة.

ولكن فلنتذكر مرة أخرى أن هؤلاء أناس حقيقيون نتكلم عنهم - نساء ورجال وأطفال حقيقيون. هل يعرف الأعضاء ما يفعله السارين بالجسم البشري؟ لقد ورد إيضاح لذلك في مقالة نُشرت في مجلة "ذي أتلانتك" في عام 2013:

"يسيل الأنف، وتدمع العيون ويسيل لعاب الفم ويحدث التقيؤ، وتفرغ الأمعاء والمثانة محتوياتهما ... وبما أن السارين ليس له طعم أو رائحة، فقد لا يكون لدى الشخص أي فكرة عما يحدث. ويضيق الصدر وتصبح الرؤية غائمة. وإذا كان التعرض كبيراً بما فيه الكفاية، فيمكن أن يتطور ذلك إلى تشنجات وشلل وإلى الموت في غضون دقيقة واحدة إلى 10 دقائق".

موت مؤلم وسريع وغير كريم. هذا ما أخضع الأسد شعبه له في عام 2013.

وواصل النظام السوري منذ عام 2013 إظهار تجاهله الصارخ لالتزاماته الدولية من خلال شن هجمات متكررة بالأسلحة الكيميائية. وخلص تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 8 نيسان/أبريل إلى أن القوات الجوية العربية السورية كانت مسؤولة عن تنفيذ ثلاث هجمات بالأسلحة الكيميائية في أواخر آذار/مارس 2017، هجومان بغاز السارين وواحد بالكلور، أدت إلى إصابة أكثر من 100 شخص. ووقعت الهجمات قبل بضعة أيام فقط من الهجوم على خان شيخون المجاورة في نيسان/أبريل 2017، والذي أسفر عن مقتل عشرات الأشخاص. وخلصت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى أن نظام الأسد مسؤول أيضاً عن هجوم خان شيخون.

إن الولايات المتحدة باقية على التزامها بحملة متواصلة من الضغوط الاقتصادية والسياسية لحرمان نظام الأسد من الإيرادات وأشكال الدعم التي يستخدمها للالتفاف على إيجاد تسوية سياسية للنزاع بتيسير من الأمم المتحدة، وذلك من خلال ارتكاب فظائع جماعية ضد الشعب السوري. ونرفض جهود نظام الأسد لاستخدام هذه الفظائع لإسكات دعوات شعبه للإصلاح والتغيير. وفي الأسبوع الماضي، واصلنا حملة الجزاءات ضد نظام الأسد الفاسد والوحشي. وتُخلد هذه الجزاءات الجديدة ذكرى ضحايا هجوم الأسد بالأسلحة الكيميائية على الغوطة قبل سبع سنوات. وما زلنا نرفض أي ادعاء كاذب بأن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة تؤثر سلباً على الجهود الإنسانية. ولن نتوقف عن الضغط من أجل تحقيق المساءلة وإيجاد حل سياسي دائم للنزاع السوري، على النحو الذي دعا إليه القرار 2254 (2015).

وعلاوة على ذلك، لن نتوقف عن الضغط على إيران لمغادرة سورية. وتدعم إيران نظام الأسد في الوقت الذي يواصل فيه النظام تدمير وتحطيم حياة مئات الآلاف من مواطنيه. إن سورية من بين البلدان العديدة، مثل لبنان واليمن والمملكة العربية السعودية، التي تزرع إيران فيها الفوضى والدمار من خلال نشرها للأسلحة. إن سلوك إيران المزعزع للاستقرار هو أحد الأسباب التي اخترناها لإعادة فرض جزاءات الأمم المتحدة على إيران. وندعو زملائنا أعضاء مجلس الأمن إلى الانضمام إلينا لضمان عدم حصول إيران على أسلحة أكثر قوة لإحداث المزيد من الدمار.

وأود أن أقول أيضاً إننا نشعر بقلق عميق إزاء النتائج التي نشرتها الحكومة الألمانية في 2 أيلول/سبتمبر. إن تسمم أليكسي نافالني بسلح كيميائي أمر مستهجن تماماً، ونحن ندين هذا العمل بأشد

العبارات الممكنة. فأبي استخدام للأسلحة الكيميائية، في أي مكان وفي أي وقت ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول ويتعارض مع القواعد الدولية التي تحظر استخدام هذه الأسلحة.

لقد استخدمت روسيا العوامل الكيميائية المؤثرة على الأعصاب من مجموعة مركبات نوفيتشوك في الماضي. وللشعب الروسي الحق في التعبير عن آرائه من دون خوف من الانتقام من أي نوع. وينبغي بالتأكيد عدم تعريضه لعوامل الحرب الكيميائية. وحيثما تقودنا الأدلة، فسنعمل مع الحلفاء والمجتمع الدولي لمحاسبة الجناة، بما في ذلك من خلال تقييد الأموال الموجهة إلى الأنشطة الخبيثة.

وندعو روسيا إلى أن تكون شفافة تماماً وأن تقدم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ونحث روسيا على التعاون الكامل مع التحقيق الذي يجريه المجتمع الدولي في هذا الهجوم الأخير. ويجب محاسبة المسؤولين - سواء الذين ارتكبوا هذا الهجوم أو الذين أمروا به.

وسأقولها مرة أخرى: إن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تهديداً أمنياً غير مقبول لجميع الدول، ويجب على أعضاء المجلس ألا يلتزموا الصمت. ونجدد دعوتنا لنظام الأسد إلى أن يمتثل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية من دون إبطاء، وندعو الجميع إلى وقف استخدام الأسلحة الكيميائية نهائياً. إن استخدام الأسلحة الكيميائية، في أي مكان وفي أي وقت، أمر خاطئ. ويجب أن نعمل بوصفنا المجلس لوقف ذلك.

المرفق الثالث عشر

بيان نائب الممثل الدائم لفيت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أود أن أشكر وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها اليوم.

وفي جلسة اليوم، نود أن نؤكد على النقاط التالية.

أولاً، يود وفد بلدي أن يؤكد إدانة فيت نام القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية بأي شكل من الأشكال، من جانب أي شخص، في أي مكان، وتحت أي ظرف من الظروف ولأي سبب.

وتتجلى سياستنا الثابتة في الدعوة إلى نزع السلاح الكامل وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أنه مما يكتسي أهمية قصوى بلا شك التزامات الدول الأطراف باحترام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذها الكامل، من أجل الوفاء بالالتزام المشترك بعالم خال من الأسلحة الكيميائية.

ثانياً، إن فيت نام، بوصفها مدافعا ملتزما عن تعددية الأطراف والقانون الدولي، تؤيد العمل الذي عهدت به اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري أن تمتثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أي جميع الدول الأطراف وجميع هيئاتها وآلياتها ذات الصلة، امتثالاً صارماً للاتفاقية. وينبغي أن تركز التحقيقات في أي استخدام محتمل للأسلحة الكيميائية على هدف إثبات الحقائق والأدلة التي لا يمكن دحضها، بينما تجري وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك، من الأساسي أن تجري جميع التحقيقات بطريقة شاملة وحاسمة وموضوعية ومحيدة، استناداً إلى معلومات تم التحقق منها وبدون أي تسييس.

ثالثاً، تود فيت نام أن تعبر عن قلقها إزاء ما ورد من تقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، الأمر الذي يمكن أن يكون له آثار كارثية وطويلة الأمد على المدنيين وعلى بيئتهم المعيشية.

ويتوقف التنفيذ الفعلي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية في المقام الأول على كل دولة طرف وكذلك على رعاياها وجميع الأشخاص الموجودين على أراضيها أو الخاضعين لولايتها.

ونحيط علماً باستمرار المشاركة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية المعنية لمواجهة بعض العقبات الناجمة عن مرض فيروس كورونا في الأشهر القليلة الماضية، بما في ذلك عقد مؤتمر بالفيديو بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطة الوطنية السورية في 27 تموز/يوليه، وتقديم تقرير سورية الحادي والثمانين في 18 آب/أغسطس، وما إلى ذلك.

ونعتقد أن استمرار التعاون والمشاركة يمكن أن يساعد على معالجة وتوضيح جميع المسائل المتعلقة. ونتطلع إلى وضع الصيغة النهائية لخطة العمل لحل المسائل العالقة، وكذلك إعادة تحديد موعد الجولة الثالثة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية.

وتعلمنا من تجربتنا أن التعاون والمساعدة من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كانا مفيدتين للغاية في جميع مراحل تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، من الإعلان الأولي إلى جميع أنواع عمليات التفتيش وزيارات المساعدة التقنية وما إلى ذلك. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تعزيز الحوار والتعاون، بطريقة

بناءة وغير ميسسة، من أجل معالجة الثغرات المتبقية معالجة كاملة والعمل على التنفيذ الكامل للقرار 2118 (2013).

رابعاً، إننا، كعضو في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نحيط علماً بقرار المجلس التنفيذي المؤرخ 9 تموز/يوليه 2020، المعنون "معالجة مسألة حيازة واستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الجمهورية العربية السورية"، ونلاحظ أيضاً أن الآراء لا تزال متباينة بشأن ذلك القرار.

وستواصل فييت نام المتابعة عن كثب للآليات ذات الصلة والمشاركة فيها بنشاط.

وأخيراً وليس آخراً، نود أن نؤكد أهمية الوحدة في معالجة مسألة الأسلحة الكيميائية في سورية. إن التوصل إلى اتفاق قوي، ربما كما هو الحال في حالة تأييدنا التوافقي للعملية السياسية، مطلوب جداً لإيجاد حل طويل الأجل لهذه المسألة.

ومن أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في سورية والمنطقة، تود فييت نام أن تؤكد من جديد دعمها للعملية السياسية التي تقودها سورية وتملكها، عملاً بالقرار 2254 (2015) وفي إطار الالتزام الكامل بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، فريدون سينيرلي أوغلو

أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة، وأن أشكر أيضا الممثلة السامية على إحاطتها. ونرحب بالشكل المفتوح لهذه الجلسة الذي يسهم في الجهود الرامية إلى إبقاء هذا الموضوع على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي.

إن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية كان جزءا من حربه الوحشية ضد شعبه، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب إنسانية مدمرة. وفي الواقع، صادف 21 آب/أغسطس الذكرى السنوية السابعة للهجوم المروع الذي شنه نظام الأسد على الغوطة باستخدام غاز السارين. وفي تلك الحادثة لوحدها، قتل البيدق المقيم في دمشق ونظامه مئات المدنيين بدم بارد. وكانت هذه جريمة مروعة أخرى ارتكبتها النظام ضد الإنسانية، وهذه المرة بأسلحة محظورة. ولا يزال يتعين مساءلة مرتكبي هذه الأعمال الفظيعة.

واستمر النظام الذي شجعه شعوره المتزايد بالإفلات من العقاب، في اللجوء إلى الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً خلال السنوات التالية. إن جرائم النظام موثقة توثيقاً جيداً من قبل آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأكدت الآلية أن النظام السوري مسؤول عن استخدام مواد سامة في تلمنس في 21 نيسان/أبريل 2014؛ وسرمين، في 16 آذار/مارس 2015؛ وقمينا، في 16 آذار/مارس 2015؛ وأنه استخدم مرة أخرى غاز السارين في خان شيخون في 4 نيسان/أبريل 2017.

وتمت حماية نظام الأسد من المساءلة الفورية عن استمرار استخدامه للأسلحة الكيميائية من خلال تفكيك آلية التحقيق المشتركة في نهاية عام 2017، واستمر استخدام النظام للأسلحة الكيميائية بلا هوادة. وقد أبلغت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية عن استخدام مواد كيميائية سامة في اللطامنة في شهر آذار/مارس 2017 وفي دوما في نيسان/أبريل 2018.

ولا جدال في تاريخ استخدام النظام للأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً ضد شعبه. وقد أدانت تركيا بشدة استخدام النظام للأسلحة الكيميائية منذ البداية. ونظّل عاقدين العزم على مساءلته على القتل العشوائي للأطفال والنساء والرجال الأبرياء باستخدام تلك الأسلحة الوحشية.

وقد رحبنا بإنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية في العام الماضي، ودعمنا جهوده الرامية إلى تحديد هوية مرتكبي الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية. وقد خلص التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية المقدم في نيسان/أبريل 2020 إلى أن القوات الجوية للنظام السوري هي التي نفذت الهجمات الثلاث بالأسلحة الكيميائية التي وقعت في منطقة اللطامنة في 24 و 25 و 30 آذار/مارس 2017. ونعتبر ذلك التقرير خطوة هامة نحو ضمان مساءلة المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في سورية على جرائمهم. وفي الوقت نفسه، نتطلع إلى الانتهاء من التحقيقات الجارية التي تجريها كل من بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية بشأن قضايا أخرى.

والآن وقد أصبح لدينا أدلة وافرة ووثائق كثيرة عن مرتكبي تلك الهجمات، فقد حان الوقت لكي تقول العدالة كلمتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن التعاون بين أمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية الدولية المحايدة المستقلة كبير ويجب أن يستمر.

كما نشيد بالعمل الجاري الذي تقوم به اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق التي تواصل الإسهام بشكل جوهري في التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وتكرر تركيا تأكيد دعمها القوي للعمل الهام الذي تضطلع به كل من بعثة تقصي الحقائق وفريق تقييم الإعلانات. ونؤكد ثقتنا الكاملة في مهنية البعثة وحيادها وموضوعية تقاريرها. ولن يكون من مصلحة أي طرف التشكيك في مصداقية بعثة تقصي الحقائق.

في حين يزداد سجل نظام الأسد في مجال استخدام الأسلحة الكيميائية اتساعاً، تستمر الثغرات وأوجه التضارب والتناقضات الناجمة عن الإعلان الأولي للنظام. وينبغي عدم استخدام الجائحة كذريعة للتأخير في معالجة هذه المشكلة الملحة. ونتوقع التنفيذ الكامل للقرار 2118 (2013).

ولا يزال النظام يهين ذكاءنا بتكرار البيان الوهمي بأنه لا يملك مخزونات من الأسلحة الكيميائية. لا يمكن أن يستمر هذا. حيث يجب أن يُجبر النظام على الاضطلاع بتعاون موجه نحو تحقيق النتائج مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن القرار الذي اتخذ خلال الدورة الرابعة والتسعين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يشكل خطوة حاسمة إلى الأمام في معالجة مسألة حياة النظام السوري للأسلحة الكيميائية واستخدامها.

وفي الوقت نفسه، يحدد القرار معايير واضحة ويمكن التحقق منها للإجراءات التي يتعين على النظام اتخاذها. لقد شاركت تركيا بكل سرور في تقديم هذا القرار.

وظل نظام الأسد ومؤيدوه يقتلون المدنيين بشكل عشوائي، بمن فيهم الأطفال، على مدى السنوات التسع الماضية. ويجب مساءلتهم على تلك الجرائم وستتم مساءلتهم. وإذا لم نتخذ إجراءات بشكل عاجل وحاسم، لا توجد ضمانات لعدم استخدام النظام للأسلحة الكيميائية مرة أخرى. ونشير بصفة خاصة إلى مسؤولية الأطراف التي لها تأثير على النظام السوري في هذا الصدد.

إن مسؤولية نظام الأسد عن الهجمات الكيميائية المروعة لا يمكن إنكارها. وستواصل تركيا دعم جميع الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي، وفي المقام الأول الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لضمان المساءلة الكاملة في سورية.

ونردد نداء الأمين العام. يجب على مجلس الأمن أن يتصرف بحزم وبوحدة. وهذا أقل ما يمكننا القيام به لضمان العدالة للضحايا للهجمات الكيميائية الأبرياء في سورية.

أما بالنسبة للملاحظات الواهية التي أدلى بها ممثل النظام، أود أن أؤكد أنها ليست سوى مجرد جهود عقيمة لصرف انتباه المجتمع الدولي عن سجل النظام السوري الموثق جيداً في استخدام الأسلحة الكيميائية. وهو ليس ممثلاً شرعياً للشعب السوري وغير جدير بردي عليه.